ملخص

الوصول الإنساني في حالات النزاع المسلح

دليل العاملين في المجال
الإنساني ملخص
يناير 2017

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA

CONFLICT DYNAMICS® INTERNATIONAL

الوصول الإنساني في حالات النزاع المسلح

دليل العاملين في المجال
الإنساني ملخص
يناير 2017

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA

CONFLICT DYNAMICS® INTERNATIONAL

The Practitioners' Manual was elaborated by the Swiss Federal Department of Foreign Affairs (FDFA), the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), and Conflict Dynamics International (CDI).

Cover photo: UN Photo/Tim McKulka
Photo page 5: UN Photo/Luke Powell
Photo page 7: UN Photo/Martine Perret
Photo page 9: UN Photo/Sylvain Liechti
Photo page 15: UN Photo/JC McIlwaine
Photo page 23: UN Photo/Olivia Grey Pritchard
Photo page 29: UN Photo/John Isaac
Photo page 31: UN Photo/Eric Kanalstein

©2017 all rights reserved

المحتويات

1	المقدمة	5
1.1	لمحة عامة	6
1.2	تعريف الوصول الإنساني	6
1.3	الوصول الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة	7
2	الأسس اللازمة للوصول الإنسانية	9
2.1	لمحة عامة	10
2.2	المبادئ الإنسانية	10
2.3	الإطار المعياري الدولي	11
3	المنهجية	15
3.1	لمحة عامة	16
3.2	المنهجية - الجزء الأول - تحليل	16
3.3	المنهجية - الجزء الثاني- التصميم	22
3.4	المنهجية- الجزء الثالث- التنفيذ	25
4	معضلات وصول المساعدات الإنسانية	29
4.1	لمحة عامة	30
4.2	فهم المعضلات	30
4.3	إرشادات للعمل خلال المعضلات	31

المقدمة

1.1
لمحة عامة

وضع هذا الدليل في هذا الموجز ليدعم ممارسي الأعمال الإنسانية لهيكلة منهجية الوصول الإنساني. وهو خلاصة لمنهجية تأمين الوصول الإنساني المقدمة في « الوصول الإنساني في حالات الصراع المسلح «: دليل الممارسين، الإصدار الثاني (كانون الأول/ ديسمبر 2014). المصدر المرافق، « الوصول الإنساني في حالات الصراع المسلح»: دليل بشأن «الإطار المعياري الدولي»، الإصدار الثاني (كانون الأول/ديسمبر 2014) يكمل هذا الملخص ودليل الممارسين من خلال تقديم المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة بالإطار المعياري الدولي.

الهدف العام من هذا الموجز، دليل الممارسين، ودليل "الإطار المعياري الدولي» هو المساهمة في تحسين الوصول الإنساني في حالات النزاع المسلح. إن النهج المذكور هنا يتجذر في أسس المبادئ الإنسانية الأساسية والإطار المعياري الدولي. وتقود المنهجية ممارسي العمل الإنساني من خلال عملية تحليلية تؤدي إلى تطوير وتنفيذ خيارات تأمين واستدامة الوصول. كما أنها تدعم الممارسين في مواجهة المعضلات التي قد تنشأ في هذه العملية.

الدليل الشامل للممارسين، وكتاب الدليل المعياري الدولي متوفران على الرابط :

www.fdfa.admin.ch و www.cdint.org

إن الممارسين الذين يتطلعون إلى تطوير **إستراتيجية إيصال** المساعدات الإنسانية استنادا إلى هذه المنهجية مدعوون للتشاور في المرفق الرابع «نموذج إستراتيجية الإيصال» لدليل الممارسين الكامل (ص 160).

1.2
تعريف الوصول الإنساني

يعرف الوصول الإنساني هنا على النحو التالي:

وصول الجهات الإنسانية الفاعلة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية ووصول أصحاب الحاجة إلى السلع والخدمات الضرورية للصحة ولبقائهم على قيد الحياة، بطريقة تتفق مع المبادئ الإنسانية الأساسية.

1.3

الوصول الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة

يواجه العاملون في المجال الإنساني الساعون لضمان واستمرار الوصول الإنساني أثناء النزاعات المسلحة المعاصرة في كثير من الأحيان حالات معقدة حيث تؤثر العديد من العوامل والجهات الفاعلة على إيصال المساعدات. فالجماعات المسلحة الرسمية أو غير الرسمية أو ما يعرف بالمليشيات (NSAGs)، على سبيل المثال، قد تشكل عائقا لإيصال المساعدات، ويمكن أن تتصرف بعدوانية أو حتى بعنف تجاه العاملين الإنسانيين. إن تأمين واستدامة إيصال المساعدات استناداً إلى الطابع المتميز للمنظمة على أساس مبدأ الإنسانية – لا سيما الحفاظ على حياد حقيقي ونزاهة واستقلال المنظمة – أصبح تحديا متزايدا في العديد من حالات الصراع.

وغالباً ما تواجه المنظمات الإنسانية تحديات داخلية مهمة أيضا، مثل القيود المفروضة على الموارد البشرية، والقدرات المحدودة لتحليل السياق 'أو الأنظمة الأمنية غير الكافية مجابهين لعديد من التحديات الداخلية والخارجية، وعادة ما يتناول ممارسو العمل الإنساني منهجا غير منظم في إيصال المساعدات الإنسانية، والتي تفتقر إلى أسلوب واضح. إن هيكلة نهج يمكن أن تكشف عن العديد من الفرص لتحسين إمكانية الوصول الإنساني.

الشكل 1 – يوضح لمحة عامة عن محتوى دليل الممارسين والهدف

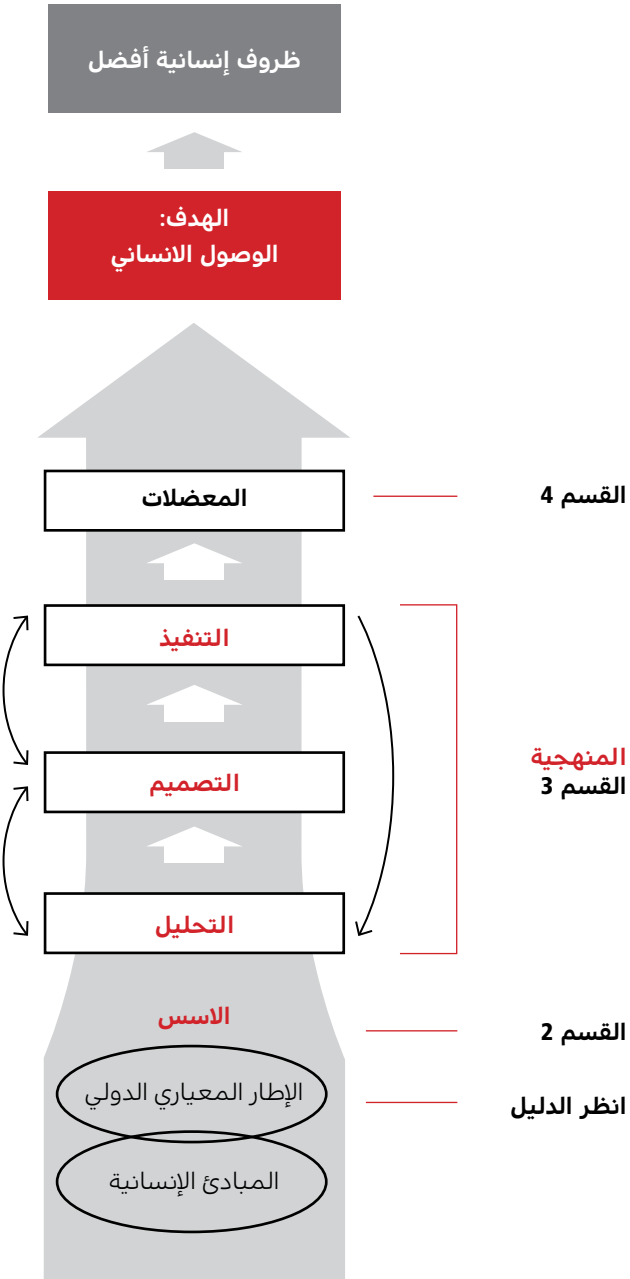

الأسس اللازمة للوصول الإنسانية

2.1

لمحة عامة

إن النهج المتبع في تأمين واستدامة الوصول الإنساني الوارد في هذا الموجز متجذر في المبادئ الإنسانية الأساسية والإطار المعياري الدولي. وهذه الأسس تدعم وتبين منهجية الوصول في كل خطوة.

2.2

المبادئ الإنسانية

المبادئ الإنسانية الأساسية هي:

- **الإنسانية**: يجب أن تعالج المعاناة الإنسانية أينما وجدت. والغرض من العمل الإنساني هو حماية الحياة ،والصحة ،وضمان احترام الإنسان.
- **الحيدة**: يجب على الجهات الإنسانية الفاعلة ألا تنحاز إلى أي طرف أثناء الأعمال العدائية أو الدخول في أي جدال ذا طابع سياسي أو عنصري أوديني أو أيديولوجي.
- **النزاهة**: يجب تنفيذ العمل الإنساني على أساس الحاجة وحدها، مع إعطاء الأولوية للحالات الأكثر عوزا ولا يجب التفريق على أساس الجنسية أو العرق أو الجنس أو المعتقد الديني أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية.
- **الاستقلال**: يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلا عن الأهداف السياسية ،والاقتصادية ،والعسكرية، أو أي أهداف أخرى يحملها أي من الجهات الفاعلة بالنسبة للمناطق التي يتم فيها تنفيذ العمل الإنساني.

بوضع تعريف واضح للدوافع والهدف من العمل الإنساني، وما ينطوي عليه، وكيف يمكن القيام به، عندها تميز المبادئ الإنسانية الأساسية المساعدات الإنسانية والحماية عن أشكال أخرى من أعمال الإغاثة. إن التمسك بهذه المبادئ أمرا بالغ الأهمية لبناء الثقة والقبول لدى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة ،والتي يمكن أن تكون محفزا رئيسيا للوصول الإنساني.

في الممارسة العملية يتطلب العمل وفقا للمبادئ الإنسانية جهودا حثيثة، ومثابرة، واستثمارا. كما يتطلب مراقبة عن كثب للجودة ،والوسيلة ،وفعالية تقديم المساعدة والحيلولة دون تشتت الموارد. وهذا يعني أيضا التفاوض مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة ،ولتحديد حدودا واضحة لما هو مقبول وغير مقبول ،والتأكد من أن العمل الإنساني على حد سواء يُنظر إليه على أنه في الواقع محايد وغير منحاز ومستقل.

كأداة للمساعدة في تفعيل المبادئ ،راجع قائمة ممارسة المبادئ في المرفق الرابع: أدوات عملية في دليل الممارسين الكامل (ص 153–152).

لتوجيهات بشأن ما تعنيه المبادئ بالنسبة للوصول الإنساني في الممارسة العملية ،انظر الجدول 1-المبادئ الإنسانية المطبقة على الوصول في دليل الممارسين الكامل (ص 22).

2.3

الإطار المعياري الدولي

الإطار المعياري الدولي هو العنصر الثاني من الأسس اللازمة للوصول الإنساني. وهناك أربع هيئات للقانون داخل الإطار المعياري الدولي ذات الصلة لاسيما للوصول الإنساني: (1) القانون الدولي العام ،و(2) القانون الإنساني الدولي(IHL) ،و(3) القانون الدولي لحقوق الإنسان ،و (4)القانون الجنائي الدولي (ICL).

يمكن الاطلاع على عرض شامل للإطار المعياري الدولي المتعلق بالوصول الإنساني في «إمكانية الوصول الإنساني في «حالات الصراع المسلح»: دليل بشأن «الإطار المعياري الدولي».

2.3.1 لماذا يعتبر الإطار المعياري الدولي مهما ؟

يوفر الإطار المعياري الدولي مجموعة قواعد موضوعية مشتركة، وفهم وتطبيق من شأنها أن تساعد الممارسين في:

- تحديد واجبات والتزامات الأطراف في النزاع المسلح (الجماعات المسلحة الرسمية أو غير الرسمية أو ما يعرف بالمليشيات NSAGs)، أطراف ثالثة ليست طرفا في النزاع، والجهات الفاعلة الإنسانية، وغيرها بشأن الوصول الإنساني.
- تحديد الشروط التي بموجبها تمكن الجهات الإنسانية الفاعلة بالوصول إلى أولئك الذين كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية أو لم يشاركوا من الأساس أوالذين قد يكونوا في حاجة إلى المساعدة والحماية؛
- صياغة وإجراء المفاوضات من أجل الوصول الإنساني مع أطراف النزاع المسلح أو غيرها من الجهات الفاعلة.

2.3.2 القانون الدولي العام والوصول الإنساني

يستند الإطار العام للوصول الإنساني بموجب المعاهدات ذات الصلة وقواعد القانون الدولي العام على النهج التالي:

1. تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسة عن ضمان الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين تحت سيطرتها.
2. يحظر القانون الدولي الدول من التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، حيث يهدد أي تدخل من هذا القبيل سيادة الدولة وسلامة أراضيها، أو استقلالها السياسي.
3. بقدر ما توفر الدول مساعدات الإغاثة مع احترام صارم للمبادئ الإنسانية والحياد، وعدم التمييز، إلا أنه لا يمكن اعتبار عرض المساعدة الإغاثية تدخل أجنبي غير مشروع في الشؤون الداخلية للدول المتلقية للمساعدة.

2.3.3 القانون الإنساني الدولي

يتألف القانون الإنساني الدولي من مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة. ويحمي القانون الإنساني الدولي الأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين يكفون عن المشاركة في الأعمال العدائية. وهو يقيد وسائل وأساليب الحرب. والأدوات الرئيسة للقانون الدولي التي تحتوي على الأحكام ذات الصلة للوصول الإنساني هي: اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977.(بالاضافة للتعديل الخاص بالشارة لعام 2005).

ويطبق القانون الدولي الإنساني فقط في حالات النزاع المسلح، ويميز بين نوعين من النزاعات المسلحة:

- النزاع المسلح الدولي (IAC) (بما في ذلك الاحتلال العسكري).
- النزاع المسلح غير الدولي (NIAC) .

ويستند الإطار العام للوصول الإنساني بموجب القانون الدولي الإنساني على النهج التالي:

1. يجب أن تكون أعمال الإغاثة: إنسانية و،محايدة، وأن تتم دون أي تمييز ضار.
2. في النزاع المسلح الدولي، ماعدا الاحتلال، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية لضمان الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين تحت سيطرتها. إذا بقي السكان محتاجين، ويمكن للدول الأخرى أو المنظمات الإنسانية تقديم مساعدات الإغاثة. ويجب أن تكون أعمال الإغاثة إنسانية وغير متحيزة، وتباشر دون أي تمييز مجحف. ويتوجب على أطراف النزاع المسلح السماح وتسهيل المساعدات الإغاثية والوصول الإنساني الذي يحترم هذه المبادئ. وهذا الالتزام يخضع لموافقة الدولة ذات الصلة وحق السيطرة للأطراف المعنية. ولا يمكن حجب الموافقة بشكل تعسفي (أي من دون أسباب وجيهة).

3. في حالات الاحتلال، سلطة الاحتلال لديها التزام واضح لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان تحت سيطرتها، وفي الحالات التي لا يتم تزويد السكان بالاحتياجات بشكل كاف، حينئذ يجب السماح وتسهيل عمليات الإغاثة.
4. وفي النزاع المسلح غير الدولي، تجرى عمليات الإغاثة للسكان المدنيين، والتي هي ذات طابع إنساني بحت وغير متحيزة ودون تمييز ضار، ويجب أن تخضع لموافقة الدولة المعنية، والتي لا يمكن حجبها أو منعها بشكل تعسفي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع الأطراف أن تسمح وتسهل المرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين، الخاضعين لحقهم في السيطرة.

2.3.4 القانون الدولي لحقوق الإنسان (قانون حقوق الإنسان)

حقوق الإنسان هي الحقوق المتأصلة لجميع البشر، أيا كانت جنسيتهم ،أو مكان إقامتهم، أو جنسهم، أو أصلهم القومي ،أو العرقي ،أو اللون ،أو الدين ،أو اللغة، ،أو أي وضع آخر. وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على التزامات الدول، وفي بعض الحالات الجماعات المسلحة غير الرسمية، على التصرف بطرق معينة أو الامتناع عن أفعال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد. ويطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات، وبالتالي لا يزال يطبق، جنبا إلى جنب مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، في حالات النزاع المسلح.

ويستند الإطار العام للوصول الإنساني تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان على النحو التالي:

1. بقدر تأثير الوصول الإنساني مباشرة على توافر السلع واللوازم مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية الأساسية، يمكن أن يعتبر عنصرا حاسما في تحقيق الحقوق المقابلة.
2. يجب على الدولة التي تدعي أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها القانونية لأسباب خارجة عن إرادتها، أن تظهر أنها بذلت كل جهد ممكن لاستخدام جميع الموارد المتاحة لديها في محاولة لتلبية الحد الأدنى للالتزامات.

2.3.5 القانون الجنائي الدولي

يشمل القانون الجنائي الدولي على قواعد تحظر سلوك معين ويجعل الجناة مسؤولين عن انتهاك هذه القواعد.

إن الإطار العام للوصول الإنساني بموجب المعاهدات ذات الصلة وقواعد القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يقوم على النهج التالي:

1. إن القانون الجنائي الدولي يعزز القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال تجريم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.
2. إن جريمة الحرب تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. الجريمة ضد الإنسانية هي فعل أو امتناع عن فعل ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، سواء كان أو لم يكن الوضع نزاعا مسلحا. وتشمل الإبادة الجماعية الأفعال التي ترمي إلى التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة ،قومية ،أو إثنية ،أو عرقية، أو جماعة دينية.
3. إن العرقلة المتعمدة أو الحرمان من الوصول الإنساني يمكن أن يشكل جريمة بموجب القانون الدولي.
4. إن الهجمات المباشرة ضد العاملين في المجال الإنساني يمكن أن تصل إلى انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي يشكل جريمة حرب.

للحصول على إرشادات إضافية حول الإطار المعياري الدولي، بما في ذلك الأحكام الأكثر أهمية للوصول الإنساني، انظر القسم 2.3: الإطار المعياري الدولي (ص 44–25) والمرفق الأول: قواعد هامة للوصول الإنساني (ص 143–110) في دليل الممارسين الكامل وكذلك دليل الإطار المعياري الدولي.

2.3.6 القواعد القانونية الوطنية والتقليدية والعرفية

إن القواعد القانونية الوطنية والتقليدية والعرفية يمكن أن تكون ذات صلة بالوصول الإنساني كقواعد ومعايير مستقلة بحد ذاتها أو قد ترتبط بالإطار المعياري الدولي. ويمثل القانون الدولي الحد الأدنى لمعايير الوصول الإنساني. ولا يجوز للقوانين الوطنية أن تكون أقل حماية ولكن يمكن أن تتجاوز أحكام القانون الدولي. ومع ذلك فإن القواعد القانونية الوطنية والتقليدية والعرفية قد لا تتلاءم دائما مع القوانين والأعراف الدولية، وربما تخلق تحديات أو فرص تتعلق بالوصول الإنساني. فعلى سبيل المثال فهم كيفية ارتباط القانون الدولي الإنساني بالقوانين والأعراف الدينية المحلية في حالات الصراع يمكن أن يوفر معلومات قيمة لتفاعل الممارسين مع المجتمعات المحلية والأطراف في الصراع.

المنهجية

3.1

لمحة عامة

يعرض هذا القسم المنهجية لتطوير وتنفيذ نهج منظم لتأمين واستدامة الوصول الإنساني في حالات النزاع المسلح.

3.2

المنهجية -الجزء الأول – تحليل

تحليل السياق والعوامل والعناصر الفاعلة التي تؤثر على الوصول الإنساني ويتكون من ثلاث خطوات:

- الخطوة 1: وضع إطار لسياق الوصول
- الخطوة 2: تحديد العوامل والجهات الفاعلة
- الخطوة 3: تحليل الأسباب

الخطوة 1: وضع إطار لسياق الوصول

وضع إطار لسياق الوصول الإنساني الذي ينطوي على الأنشطة التالية:

تحديد نوع النزاع المسلح

ولتحديد نوع النزاع المسلح (على سبيل المثال، نزاع مسلح غير دولي) هو نقطة الانطلاق لتحديد أيا من أحكام الإطار المعياري الدولي ستطبق.

لمزيد من الإرشادات، انظر القسم 2.3: الإطار الدولي المعياري في دليل الممارسين الكامل والقسم 3 (ص 29): القانون الإنساني الدولي في الكتيب الإرشادي الإطار المعياري الدولي (ص 35–22).

تحليل الصراع

يمكن لتحليل طبيعة وديناميكيات الصراع الكشف عن معلومات مهمة يمكن للممارسين استخدامها للتركيز على تحليل الوصول الإنساني، وبعد ذلك وضع وتطوير الخيارات. ويمكن للممارسين الاعتماد على أساليب مختلفة لتحليل الصراعات مثل تحليل أصحاب المصلحة، وتحليل النظم، ودوافع التغيير أو ما يعرف بالقوى المحركة للتغيير لتوجيه العملية.

تقييم الاحتياجات الإنسانية

فهم الاحتياجات الإنسانية للسكان في حالات النزاع المسلح يساعد الممارسين على:

- تحديد الهدف وراء السعي إلى الوصول الإنساني،
- توجيه ،وتنمية ،وتحديد الأولويات للخيارات،
- تقييم الفوائد المحتملة (الأثر الإنساني) من المخاطرة أو تحديد حجم لتنازلات في السعي إلى الوصول الإنساني.

للحصول على مجموعة من الموارد التي يمكن أن تساعد الممارسين في عملية تقييم الاحتياجات الإنسانية، انظر المرفق الخامس: موارد إضافية حول الوصول الإنساني في دليل الممارسين الكامل (ص 165).

تحديد معالم الوصول

يمكن للممارسين تسهيل عملية التحليل من خلال توضيح النطاق الفعلي أو المطلوب وشكل الوصول الإنساني باستخدام الأسئلة التالية:

1. الوصول **لأي غرض** ؟
2. الوصول **من قبل من** ؟
3. الوصول **لمن** ؟
4. الوصول **إلى ماذا** ؟
5. الوصول **إلى أين** ؟
6. الوصول **متى** ؟

للحصول على تفاصيل إضافية حول تحديد معالم للوصول، انظر «المرفق الأول:» قواعد هامة للوصول الإنساني في دليل الممارسين الكامل (ص 110).

الخطوة 2: تحديد العوامل والجهات الفاعلة

والخطوة الثانية في المنهجية هي تحديد العوامل والعناصر الفاعلة التي تؤثر على الوصول الإنساني والعلاقات بينها.

تحديد العوامل التي تؤثر على الوصول الإنساني

يمكن أن يؤثر أحد العوامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الوصول الإنساني. وقد يكون للعوامل تأثير تمكيني إيجابي على الوصول الإنساني، أو تأثير سلبي تقييدي. ويمكن أن تعتبر العوامل **خارجية** للمنظمة، مثل الأعمال العدائية الجارية، أو قد تكون داخلية، مثل القواعد والإجراءات الأمنية للمنظمة. ويمكن للممارسين الإنسانيين استخدام رسوما بيانية، مثل تلك التي في الشكل 2، لتحديد وتصنيف العوامل. ويمكن أن تكون مفيدة لتحديد عوامل محددة جدا بدلا من العوامل العامة.

الشكل 2 يبين – رسم تخطيطي لنموذج العوامل

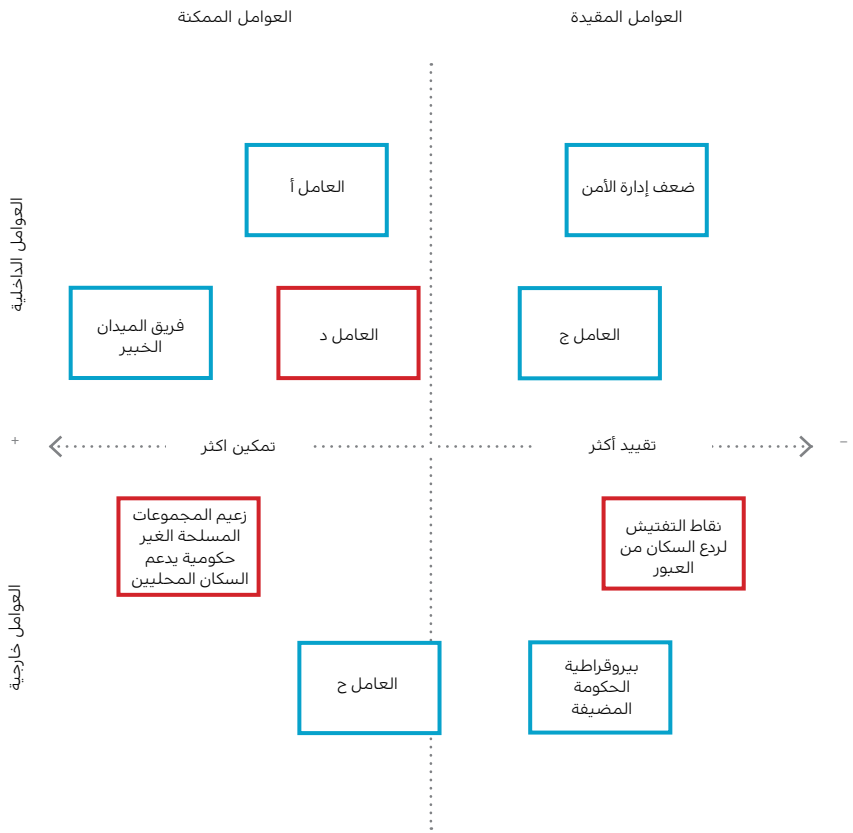

العوامل الحمراء تتعلق بالوصول للسكان. العوامل الزرقاء تتعلق بالوصول للمنظمة.

وبمجرد تحديد مجموعة واسعة من العوامل المؤثرة وتصنيفها، يمكن للممارسين التركيز على العوامل ذات الأولوية، أي تلك الأكثر أهمية وصلة لوصول الناس أو المنظمة.

تحديد وفهم العناصر الفاعلة المؤثرة الوصول

إن تحديد وفهم العناصر الفاعلة المؤثرة، مثل الجماعات المسلحة غير الرسمية أو ما يعرف بالمليشيات، وجيوش الدولة ،والجهات المانحة وآخرين، أمرا ضروريا لتأمين واستدامة الوصول الإنساني. ويمكن للممارسين تصنيف الجهات الفاعلة بصريا وفقا لما إذا كانت داخلية أو خارجية (بالنسبة للمنظمة)، ودرجة التمكين أو التقييد. ويمكن تبني الشكل 2 لتسهيل هذه العملية. وبمجرد تحديد الجهات الفاعلة المؤثرة وتصنيفها، يمكن للممارسين التركيز على الجهات الفاعلة ذات الأولوية، أي تلك الأكثر صلة والحاسمة لوصول المنظمة.

ويمكن لاستكشاف خصائص الجهات الفاعلة مساعدة الممارسين في فهم أفضل لطبيعتها وتحديد الجهات الفاعلة ذات الأولوية. ويمكن أن تشمل هذه الخصائص:

- المصالح والدوافع
- الهيكلية (إذا كانت الجهة الفاعلة هي مجموعة أو منظمة)
- التمثيل، أو هؤلاء الناس التي تدعي الجهة الفاعلة تمثيلها أو حكمها
- الجوانب الاجتماعية والثقافية
- التصور الذاتي وتصور الجهة الفاعلة حول الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى
- التأثير على الوصول الإنساني، وكيف تتأثر الجهة الفاعلة من قبل الجهات الفاعلة الأخرى

لمزيد من الإرشادات المعمقة حول خصائص الجهة الفاعلة، انظر الجدول 6 – معرفة خصائص الجهات الفاعلة المؤثرة في دليل الممارسين الكامل (ص 59–58).

خريطة العلاقات بين الجهات الفاعلة

إن ربط العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة بصريا يمكنه الكشف عن طبقات من الترابط والتأثير (انظر الشكل3).

الشكل 3 يوضح - نموذج خريطة العلاقة

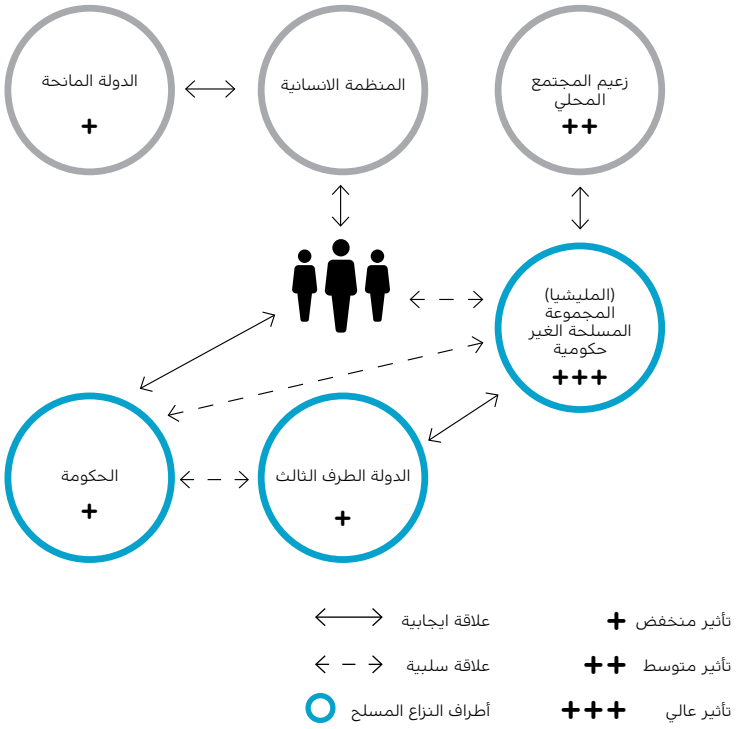

الخطوة 3: تحليل الأسباب

إن عملية التحليل السببي – ممثلة بصريا في الشكل 4 – تأخذ عاملا كبيرا وكثيفا و/أو معقدا وتفككه إلى الأجزاء المكونة له. وعلى سبيل المثال عامل «انعدام الأمن» قد يكون من الصعب إدارته، لكن أحد عوامل السببية الكامنة، «تصور المجموعات المسلحة غير الحكومية إن المنظمات الإنسانية غير حيادية،» هو أكثر تحديداً وبالتالي يسهل تطوير خيارات من بينها.

الشكل 4 يوضح - التحليل السببي

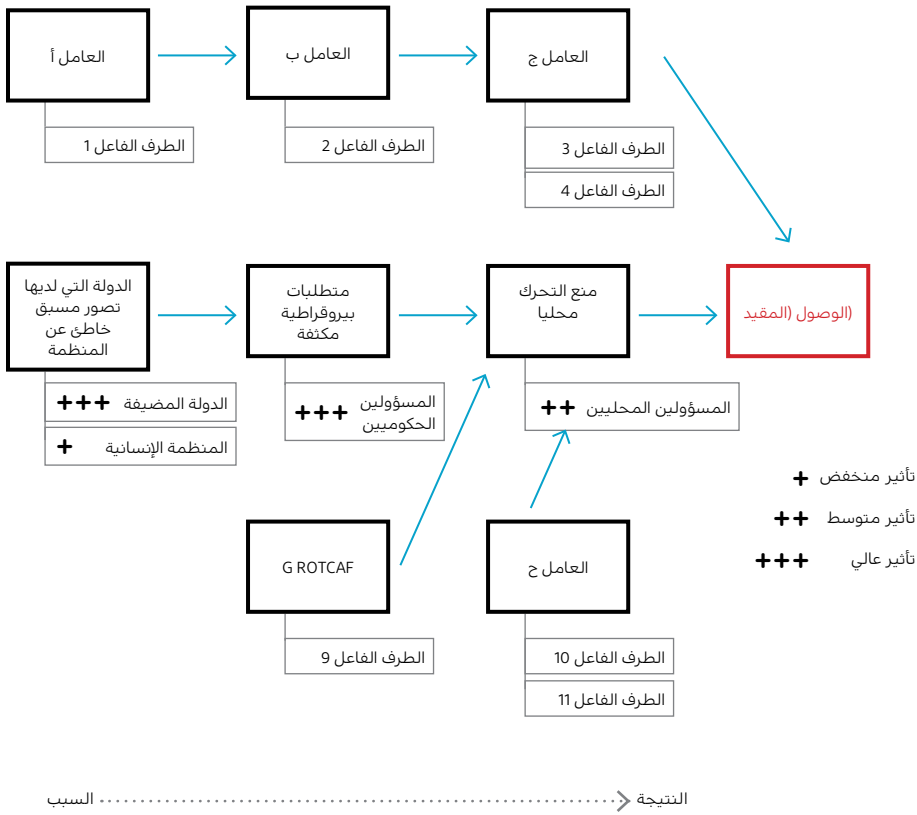

3.3

المنهجية - الجزء الثاني –التصميم

هذا الجزء من المنهجية يبني على التحاليل التي أجريت في الخطوات 3-1 ويتكون من:

- الخطوة 4:تطوير خيارات للوصول الإنساني
- الخطوة 5: تقييم وتحديد أولويات الخيارات

الخطوة 4: وضع أو تطوير خيارات للوصول الإنساني

الخيارات هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الممارسون نحو تأمين أو الحفاظ على الوصول الإنساني إلى السكان المحتاجين أو تسهيل وصول السكان إلى السلع والخدمات الأساسية. إن نوعية التحاليل التي أجريت في الخطوات من واحد إلى ثلاثة من المنهجية تؤثر تأثيرا كبيرا على إمكانية توليد خيارات فعالة في هذه الخطوة.

إن البحث عن السوابق والدروس المستفادة يمكن أن يثير أفكارا جديدة ويكشف عن معلومات قيمة عن أنواع من الخيارات الأكثر احتمالا للنجاح. إن العصف الذهني المستند على تحليل العوامل والجهات الفاعلة ذات الصلة يمكن أن يساعد أيضا في توليد الخيارات.

لمزيد من الدعم حول عملية العصف الذهني، انظر الملحق الثاني: نموذج خيارات متعلقة بالقيود المشتركة في دليل الممارسين الكامل، الذي يعرض قائمة من نماذج الخيارات مرتبطة بمجموعة من العوامل المحتملة (ص 144).

الخطوة 5: تقييم وتحديد أولويات الخيارات

إن مجموعة الخيارات المحتملة يمكن أن تكون واسعة والقدرة على تنفيذها محدودة، لذا فإن من المفيد تقييم وتحديد أولويات القيمة النسبية للخيارات باستخدام المعايير التالية:

- **الغاية**: تقييم إلى أي مدى لدى الخيار القدرة على تحقيق الغاية التي من أجلها يسعى إلى الوصول الإنساني؟
- **لتأثيرات**: تقييم الآثار **الإيجابية** المحتملة **والسلبية** المتوقعة للخيار، آخذين الأمور التالية في عين الاعتبار:
  - ما درجة ونطاق الأثر الإنساني المرجح الحصول عليه؟
  - هل ستزداد المخاطر الأمنية للموظفين والمستفيدين، أو غيرهم؟
  - هل يحتمل أن يلحق الخيار ضررا بأي شكل من الأشكال؟
  - هل يتماشى مع السياسات والقيم التنظيمية؟
  - هل يتماشى مع المبادئ الإنسانية الأساسية؟
  - هل يتماشى مع الإطار المعياري الدولي؟

- **تعزيز وتخفيف الإجراءات**: إن النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات التي يمكن أن تعزز النتائج الإيجابية للخيار أو التخفيف من نتائجه السلبية.
- **الجدوى**: تقييم جدوى تنفيذ الخيارات. خذ القضايا التالية في عين الاعتبار:
  - الموارد البشرية (التوافر والكفاءة)
  - الموارد المالية
  - كفاية نظم المساءلة
  - القدرة اللوجستية
  - كفاية نظام إدارة الأمن
  - تكاليف الفرصة البديلة لمواصلة الخيار
- **الافتراضات**: تحديد واختبار ومراقبة الافتراضات، مثل تلك المتعلقة بقبول المجتمع، وقدرات الموارد البشرية، وغيرها الكثير. ويمكن للافتراضات التي لم تختبر زيادة الشكوك وإنقاص قيمة الخيار أو الخيار البديل. فمن المهم رصد الافتراضات من خلال تنفيذ الخيارات.

الشكل 5 - يبين تقييم الخيارات

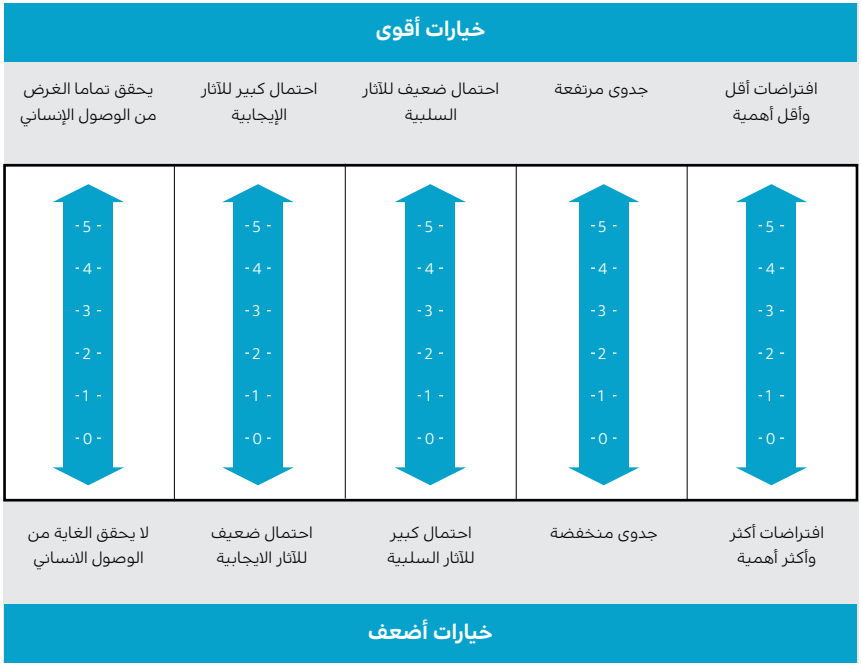

تمرين ترقيم

لتسهيل عملية المقارنة، يمكن للممارسين ترقيم الخيارات المختلفة باستخدام الفئات الخمس التي قدمت في الشكل 5.

لمزيد من الإرشادات حول الترقيم، راجع خيارات تقييم - تمرين الترقيم في المرفق الرابع: أدوات عملية في دليل الممارسين الكامل (ص 155–154).

3.4

المنهجية - الجزء الثالث– التنفيذ

الجزء الثالث من المنهجية يركز على تنفيذ الخيارات ويشمل:

- الخطوة 6: التنظيم داخليا
- الخطوة 7: التدخل خارجيا

لمزيد من الإرشادات، راجع لائحة التنفيذ في المرفق الرابع: أدوات عملية في دليل الممارسين الكامل (ص 157–156).

الخطوة 6: التنظيم داخليا

يمكن للإعداد الداخلي والتنظيم أن يزيد قدرة الممارسين لتنفيذ الخيارات بنجاح وتحقيق النتائج المرجوة. خذ النقاط التوجيه التالية في عين الاعتبار:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات
- توضيح ترتيبات التمويل
- توضيح المستوى داخل المنظمة حيث يوجب التحرك
- تحديد الإطار الزمني للتنفيذ
- إنشاء أو توضيح خطوط ووسائل الاتصال الفعالة
- التحضير للمفاوضات
- الاحتفاظ بسجلات لهذه العملية والقرارات
- ضمان الاستعدادات اللوجستية الكافية
- إنشاء نظام للرصد والتقييم

لمزيد من الإرشادات بشأن إنشاء نظام الرصد والتقييم، انظر في المجهر: الرصد والتقييم في دليل الممارسين الكامل (ص 49–48).

- كتابة خطة أو إستراتيجية للوصول الإنساني

لمزيد من الإرشادات حول كتابة استراتيجية الوصول، انظر نموذج استراتيجية الوصول في المرفق الرابع: الأدوات العملية في دليل الممارسين الكامل (ص 162–160).

- خطة لإجراء تعديلات

الخطوة 7: التدخل خارجيا

لتأمين نجاح أو الحفاظ على وصول إنساني يجب أن تشرك العديد من الجهات الفاعلة الخارجية للمنظمة. ويمكن أن يكون هؤلاء الناس الذين هم في حاجة إلى المساعدة أو الحماية، والمنظمات الإنسانية الأخرى، والمسؤولون الحكوميون، والجماعات المسلحة غير الحكومية ،والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، و/أو غيرها.

وهناك عنصران هامان للتدخل خارجيا هما **المفاوضات والتنسيق**.

المفاوضات الإنسانية

للحصول على إرشادات مفصلة حول هيكلة منهجية للمفاوضات الإنسانية، ارجع إلى الدليل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: المفاوضات الإنسانية مع الجماعات المسلحة: دليل للممارسين (نيويورك: الأمم المتحدة، يناير 2006)، جيرارد ماك هيو ومانويل بيسلر.

وفي حالة عدم وجود مفاوضات نشطة ومستمرة، فنادراً ما يحصل أو يحافظ الممارسون على وصول إنساني. إن تطوير استراتيجية مفاوضات فعالة ومهارات كافية يمكن أن يعزز بشكل كبير من فرص المنظمة أو آلية التنسيق لتحقيق الوصول الإنساني.

ويجب مراعاة ما يلي في تناول المفاوضات الإنسانية:

التحضير:

- **الاتصال والتنسيق** مع الشركاء في المجال الإنساني عند الإمكان وحيث يكون بنّاء.
- تحديد **الغاية** للدخول في المفاوضات **والنتائج المرجوة**.
- النظر في **البدائل** الممكنة للاتفاق عن طريق **التفاوض**، في حال فشل المفاوضات.
- **حدد وجد وحلل** الشريك التفاوضي وغيرها من الجهات الفاعلة المؤثرة.
- **استخدم المفاوضين المناسبين**. اختر ودرب الموظفين المعنيين.
- **حافظ على الفصل بين المفاوضات الإنسانية والسياسية**. والمزج بينهما يمكن إن يعرض للخطر الطابع غير المتحيز والمستقل والمحايد للمفاوضات الإنسانية.

خلال المفاوضات:

- **ابن توافقا في الآراء** بين جميع الأطراف المتفاوضة في **عملية** وطرائق المفاوضات.
- **حدد بالاشتراك مع الآخرين المسائل الموضوعية التي سيتم التفاوض** بشأنها.
- استخدم **المبادئ الإنسانية ،والقانون الدولي، والسياسات الإنسانية** للمساعدة في **تطوير وتقييم الخيارات** المتاحة لاتفاق ممكن. لاحظ أنه في بعض الحالات، الحجج القانونية قد لا توفر نقاط دخول أفضل للتفاوض بشأن الوصول.
- **السعي إلى اتفاق** على الخيار (ات) التي تصل لأفضل **نتيجة إنسانية.**

بعد المفاوضات:

- **وضح نطاق** الاتفاقات و**كيف** سيتم تنفيذها، بما في ذلك الالتزامات المتبادلة لكافة الأطراف. ويمكن أن يكون من المفيد إنشاء آلية لتسوية النزعات.
- تحديد آليات (مشتركة) لتسهيل **مراقبة** ومراجعة لتنفيذ.

تنسيق الشؤون الإنسانية:

في معظم الحالات، فإن التأمين والحفاظ على الوصول الإنساني هو اهتمام وجهد مشترك، مما يؤدي بالتالي إلى قدر من العمل الجماعي. يمكن للتنسيق أن يساعد في تجنب الفجوات والتداخل في تقديم المساعدة، وتعزيز التآزر التنظيمي، وتعزيز الدعوة والمفاوضات المتعلقة بالوصول الإنساني. إن التعامل بتنسيق مدروس واستراتيجي يؤدي إلى أفضل النتائج. لتسهيل عملية التنسيق، يمكن للممارسين:

- تحديد كيف يمكن للتنسيق أن يدعم الوصول الإنساني، وذلك من خلال تبادل المعلومات، والتحليل الجماعي، أو تقييمات مشتركة.
- تقييم إمكانية التنسيق الفعال والبحث في عوامل مثل الأهداف المشتركة، ونوعية العلاقات، والاستعداد لتبادل المعلومات، والقيادة.
- تقييم الفوائد والمخاطر المحتملة لتنسيق الأنشطة.

عندما يتم الاختيار لنهج تنسيقي، يمكن للممارسين النظر في الوسائل التكميلية للعمل التالية:

- اختيار الشخص الذي سيقود / المنظمة (المنظمات)
- التنسيق على مستويات مختلفة (على سبيل المثال، الميداني، والقطري ،والإقليمي)
- تخصيص المهام وفقا للمزايا النسبية لكل منظمة
- تبادل المعلومات ذات الصلة من خلال آلية فعالة
- التفاوض المشترك
- إنشاء أو المشاركة في «خلية الصول» القائمة / مجموعة العمل

معضلات وصول المساعدات الإنسانية

4.1

لمحة عامة

قد يواجه الممارسون في بعض الأحيان خيارات صعبة - بعض الإجراءات، على الرغم من تصميمها بقصد تحسين الوصول الإنساني، قد تكون لها عواقب سلبية غير مقصودة. ويوفر هذا القسم إرشادات حول تحديدها والعمل خلال هذه المعضلات.

4.2

فهم المعضلات

المعضلات هي خيارات صعبة بين الخيارات غير المرغوب فيها التي قد تنطوي على المقايضات والمساومات المحتملة والتي تشمل الإجراءات التي قد تتعارض مع المبادئ الإنسانية، والإطار المعياري الدولي، و / أو القيم الإنسانية الأساسية للمنظمة أو السياسات.

4.3
إرشادات للعمل خلال المعضلات

لمزيد من المعلومات حول كيفية تسهيل العمل خلال معضلة ما، انظر ورقة العمل للمعضلات في المرفق الرابع: الأدوات العملية في دليل الممارسين الكامل (ص159–158).

النقاط التالية من الإرشادات يمكن أن تساعد الممارسين في العمل خلال المعضلات.

نقطة الإرشاد أ - توضيح الخيارات المتاحة

- **اذكر المعضلة** ؟ صف الخيار الصعب ؟ على سبيل المثال، «استخدام مرافقين مسلحين مقابل عدم استخدام مرافقين مسلحين»
- **حدد الخيارات المتعلقة بالمعضلة**. في المثال أعلاه، يمكن أن تشمل الخيارات التعاقد مع مرافقين مسلحين محليا، وجود مرافقين مسلحين مقدمين من السلطات، أو عدم استخدام مرافقين مسلحين وبدلا من ذلك باستخدام أساليب التخفي /-تخفيض مستوى الظهور لإيصال الموظفين إلى موقع المشروع.

نقطة الإرشاد ب - استكشاف النتائج وتدابير التخفيف

- تحديد وتقييم **النتائج المتوقعة**، وخاصة **الآثار السلبية** للخيارات.
- استكشاف سبلا جديدة **لتخفيف الآثار السلبية المتوقعة من خلال التدابير** التي تجعل الخيارات المتاحة أكثر قبولا.

نقطة الإرشاد ج - تطبيق درجات القبول

حدد ما إذا كانت النتائج المتوقعة للخيار تتمادى **الحدود المقبولة** للمنظمة فيما يتعلق بالمبادئ الإنسانية، والإطار المعياري الدولي، و / أو القيم والسياسات الأساسية للمنظمة.

يمكن للدرجات أن تكون **نسبية** (تحول فيما يتعلق بالتأثير الانساني المحتمل للخيار) أو **مطلقة** (مستقلة عن الآثار الإنسانية المحتملة).

لا يجب أن يقبل الممارسون بأي تنازلات عن المبادئ الإنسانية الأساسية أو الإطار المعياري الدولي إلا في **ظروف استثنائية، محدودة، ومحددة زمنيا**، استنادا إلى معايير متفق عليها ومحددة بوضوح داخل أو بين المنظمات ومع المعرفة الكاملة للعواقب.

عندما تتواجه مع خيارات قد تنطوي على تنازلات أساسية للمبادئ أو غيرها، يمكن للممارسين النظر:

- ما إذا كانت هناك ظروف فريدة تستدعي حلاً وسطا استثنائيا، مثل التهديد الأمني المباشر والشديد.
- الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل المترتبة على العمل.
- التأثير المحتمل على المنظمات الإنسانية الأخرى.
- احتمالية أن تكون سابقة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الضغط من الجهات الخارجية، أو يؤدي إلى مزيد من التنازلات من قبل المنظمة.

تحديد درجات القبول قد تتطلب النقاش والتفسير وينبغي مناقشتها بدقة والتوافق عليها في نهاية المطاف،وإيضاحها، وإبلاغ جميع الأشخاص ذات الصلة داخل وبين المنظمات.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA

Federal Department of Foreign Affairs FDFA
Directorate of International Law DIL

Federal Palace North
CH-3003 Bern
Tel: +41 (0) 31 322 30 82
Fax: + 41 (0) 31 324 90 73
E-mail: dv@eda.admin.ch

Federal Department of Foreign Affairs FDFA
Directorate of Political Affairs DP
Human Security Division:
Peace, Human Rights, Humanitarian Policy, Migration

Bundesgasse 32
CH-3003 Bern
Tel: +41 (0)31 322 30 50
Fax: +41 (0)31 323 89 22
E-Mail: pd-ams@eda.admin.ch

Federal Department of Foreign Affairs FDFA
Swiss Agency for Development and Cooperation SDC
Humanitarian Aid and Swiss Humanitarian Aid Unit

Effingerstrasse 27
CH-3003 Bern
Tel: +41 (0) 31 322 31 24
Fax: +41 (0) 31 324 16 94
Email: hh@deza.admin.ch

CONFLICT DYNAMICS® INTERNATIONAL

Conflict Dynamics International

1035 Cambridge Street
Suite 10A
Cambridge, MA 02141
USA
Tel: +1 617 661 1066
Fax: +1 617 661 1686
Email: info@cdint.org
Web: www.cdint.org